مساهمة الشتات في الاستثمار والمساعدات في الأراضي الفلسطينية*

ساري حنفي**

مقدمة

على الرغم من أن استخدام مفهوم الشتات (diaspora) في الحديث عن فلسطينيي الخارج أصبح أمراً مألوفاً، فإنه يجب الاعتراف بأنه استخدام إشكالي. فهذا المفهوم ليس بالضرورة ذاك الذي يستطيع أن يضوي تحت جناحه فئات الفلسطينيين كافة؛ إنه أداة تحليلية تحثنا على التفكير في فلسطينيي الخارج لا باعتبارهم فقط مجموعة اجتُثت من جذورها وأُجبرت على الرحيل، وبالتالي مجموعة ما زالت مرتبطة بالوطن روحياً ومادياً، بل باعتبارهم أيضاً مجموعة ارتبطت بالمجتمع المستقبلي بوشائج وروابط لا يمكن أن نهملها. فالمشتت، إذاً، هو الإنسان الذي ما زال يرتبط بعلاقات اجتماعية بشعبه في بلاد المنافي، وفي المركز (الأراضي الفلسطينية). لكنه، في الوقت نفسه، هو الذي أتاحت له الدولة التي يقيم على أراضيها إمكان الإقامة الدائمة أو الحصول على الجنسية، الأمر الذي أوجد له بعض الاستقرار. فلفظ المشتت هنا لا يشمل، حصراً، فلسطينيي المنافي جميعهم، باعتبار أن هؤلاء يوجدون في بعض البلاد في وضع قانون هش وموقت، وهو ما يدفعني إلى أن أسميهم فلسطينيي الترانزيت. إذاً، وكما اشارت بسمة قضماني درويش (Kodmani-Darwish, 1997)، فإننا نعتبر أن مفهوم الشتات هو مفهوم لصيرورة (process) لا لفئة معينة (category). ومن هنا يمكن التحدث عن جالية فلسطينية في بلد ما على أنها مشتتة، أو في طريقها إلى التشتت، أو أنها بعيدة عن التشتت. وهكذا، فإن الشتات مفهوم سوسيولوجي لا مفهوماً قانونياً؛ وبالتالي ليس له أية علاقة بكون فلسطينيي الخارج

---

* يتقدم كاتب المقال بالشكر من مسؤولي دائرة الاستثمار في وزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية، ومن المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما يشكر الدكتور أنيس البرغوثي، مدير دائرة المغتربين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، على الحوارات الخصبة معه والتي أنضجت أفكار هذا المقال.

** باحث في مركز الوثائق والدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية في القاهرة.

لاجئين أم لا. أي أن المشتت يمكن أن يكون لاجئاً[1] اقتُلع من أرضه، أو مهاجراً خرج لأسباب اقتصادية (حنفي، 1996). وهكذا، فاستخدامنا لمفهوم الشتات هو طريقة للتأكد من أنه لا يمكن اختزال إشكالات فلسطينيي الخارج إلى علاقاتهم بالمركز/الوطن (شبكات اجتماعية واقتصادية، هبات، تضحية... إلخ) فقط، بل يجب أن يُنظر أيضاً إلى إشكالات تتعلق بالعلاقة بالمجتمع المستقبلي (اندماج، انصهار، انعزال، اقتصادات بين عالمين، اقتصادات إثنية – ethnic business – ... إلخ).

ويطمح هذا المقال إلى البحث في مسألة العلاقة بين الأطراف (الشتات) والمركز، والتي اعتبرت لفترة طويلة "بديهية"، وإلى موضعتها في سياقها الفضائي السوسيولوجي، تاريخياً وآنياً. ومع أن هناك عملية سلمية في المنطقة، فهذا لا يعني أن الشتات الفلسطيني سيقوم، بصورة ميكانيكية، بربط نفسه بالمركز وإعادة تشكيل شبكاته الاقتصادية المحلية والفوق وطنية.

وفي هذا الإطار يقترح المقال تناول جانب من هذا الإشكال من خلال دراسة مساهمة الشتات الفلسطيني في اقتصادات الأراضي الفلسطينية الناشئة، عن طريق الاستثمارات أو الهبات الإنسانية والعائلية. وسيعتمد المقال، في محاولة بناء نموذج اقتصادي لتقدير حجم هذه المساهمات، على منهجية رصد المساهمات من داخل الأراضي الفلسطينية ومن خارجها. فبالنسبة إلى مساهمات الداخل، اعتمدنا على الإحصاءات الرسمية الفلسطينية. أمّا بالنسبة إلى استقراء المساهمات من الخارج، فقد اعتمدنا على أبحاث ميدانية تتناول رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات، إذ تم مقابلة 600 رجل أعمال بصورة أساسية في كل من الأردن والإمارات العربية المتحدة ومصر وسورية وإسرائيل ولبنان والولايات المتحدة الأميركية وكندا وتشيلي وإنكلترا وأستراليا، خلال السنوات الثلاث السابقة.[2]

---

[1] في الوقت نفسه، يجب التذكير بأن مفهوم اللاجىء هو مفهوم قانوني وليس مفهوماً اقتصادياً أو سوسيو – اقتصادياً، أي أن اللاجىء يمكن أن يكون غنياً.

[2] هذه المقابلات هي جزء من برنامج بحثي أشرفنا عليه، بعنوان: "الاقتصاديات المبعثرة للشتات الفلسطيني"، في مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (السيداج). وقد اعتمدنا على منهجية الأسئلة المفتوحة الموجهة إلى رجال الأعمال والتي تتناول طبيعة اقتصاداتهم في الشتات، وعلاقاتهم بالوطن الأم وببلد اللجوء الأول، واستثماراتهم داخل هذا الوطن وخارجه، ومشاريعهم المستقبلية، ومساراتهم الحياتية المهنية. وبالتسبة إلى أسماء رجال الأعمال ضمن البحث والمعلومات عنهم، أنظر: Hanafi, 1998a.

وتطمح هذه الأبحاث الميدانية والتحليل الكمي لها إلى أن تشكل قطيعة مع كثير من الدراسات التي تناولت العلاقات الاقتصادية بين فلسطينيي الخارج والأراضي الفلسطينية والتي اتسمت بالتعميم المفرط، مستندة إمّا إلى الأماني والمشاعر، وإمّا إلى الأيديولوجيا. كما يطمح هذا المقال إلى طرح بعض الأسئلة المتعلقة بنقاط الالتقاء والاختلاف بين الشتات الفلسطيني والأشتات الأُخرى، كالشتات اليهودي والشتات الصيني.

وسيبين هذا المقال أن مساهمات الشتات المادية – استثماراً وهبات – قد شكلت، على الرغم من أنها أقل من القدرات الكامنة، إحدى أهم دعائم الاقتصاد الفلسطيني، وهي أهم كثيراً كماً ونوعاً من المساعدات الاقتصادية من الدول المانحة.

بداية، سنقوم بتقدير حجم المساهمات في مجالين منفصلين: مجال الاستثمار، ومجال الهبات العائلية والإنسانية. وعلى الرغم من الفصل بين هذين المجالين، فإن علينا التذكر أن هناك علاقة بينهما، إذ إن بعض أشكال المساعدات الإنسانية يحدث أنشطة اقتصادية تصبح شكلاً من أشكال الاستثمار. ثم سنحاول تقديم بعض العناصر لفهم العلاقة بين الشتات والمركز. لكن قبل ذلك يجب التذكير بأن أهمية الشتات لا تكمن في مصادره المالية فقط، بل ايضاً في اكتسابه الخبرات العملية والعلمية بالعلوم والتكنولوجيا. لكن هذا يخرج عن نطاق هذا المقال.[3]

استثمارات الشتات
في الأراضي الفلسطينية

بما أنه كان من الصعب أن نحاول تقدير حجم الاستثمارات الفلسطينية في الشتات اعتماداً على نتائج المقابلات مع رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات فقط، لذا كان علينا الاعتماد على البيانات المتوفرة داخل الأراضي الفلسطينية. وهناك

[3] هناك محاولات جادة للاستفادة من ذلك من خلال برنامج مثل Transfer of Knowledge Through Expatriat Nationals- TOKTEN الذي تموله الدول المانحة، وأيضاً من خلال مشروع الخبرات المهنية الفلسطينية (Palestinian Expatriat Professionals- PEP) الذي يشرف عليه البنك الدولي، وهو في مرحلته الأولى. لكن أحداً، على حد علمنا، لم يقم بتقويم نتائج مثل هذه البرامج.

مصدران: وزارة الاقتصاد والتجارة،[4] والمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني. لكن هذه البيانات ليست مؤهلة تماماً لمعالجة إشكال هذا البحث، ويمكن تلخيص هذه البيانات على النحو التالي:

– تتعلق البيانات فقط بالشركات التي قدمت طلبات لإعفائها من الضرائب بموجب قانون الاستثمار، بينما لا توجد بيانات عن الشركات الأُخرى.

– تعرِّف البيانات المستثمر المحلي بأنه المستثمر الفلسطيني الذي يحمل هوية فلسطينية/ إسرائيلية حتى لو أمضى أغلبية وقته في الخارج، الأمر الذي أدى إلى اعتبار جزء من رؤوس الأموال القادمة من الخارج رؤوس أموال محلية.

– طبقاً للتعريفات الدولية، يُعتبر أي فرع من شركة أجنبية في الأراضي الفلسطينية شركة محلية. فمثلاً تعتبر شركة باديكو (PADICO) في فلسطين، ذات رؤوس الأموال الفلسطينية الشتاتية، شركات محلية.

– وفقاً لأبحاثنا الميدانية، فإن بعض الشركات المحلية له رأس مال خارجي لكنه غير معلَن، كما أن بعض الشركات الأُخرى لا يصرح برأس ماله الحقيقي خوفاً من الضرائب.

– لا يوجد أي تمييز بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الأجنبي من أصل فلسطيني. لكن يمكن القول، بلا تردد، إن الأغلبية الساحقة من المشاريع الاستثمارية هي لأشخاص من أصل فلسطيني.

بسبب كل هذه الاعتبارات، فإننا نعتقد أن هذه البيانات أقل من البيانات الواقعية، كما أن التمييز بين مستثمر محلي ومستثمر أجنبي تمييز غير دقيق. وأخذاً بعين الاعتبار هذه العوامل، يمكن التمييز بين استثمارات كبيرة واستثمارات صغيرة تخص غالباً قطاع البناء.

الاستثمارات الكبيرة المباشرة

الاستثمارات الكبيرة هي الاستثمارات التي تتعلق بإنشاء مشروع اقتصادي، أو بتوسيع مؤسسة موجودة. وبحسب بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغ حجم هذه الاستثمارات 48,6 مليون دولار سنة 1994،

---

[4] لسوء الحظ ليس هناك بيانات على مستوى الأراضي الفلسطينية، فبيانات غزة لوحدها وبيانات الضفة لوحدها، ويختلف بعض التعريفات والبيانات من منطقة إلى أُخرى، الأمر الذي أدى إلى بذل جهد كبير في ملاءمة البيانات بعضها مع بعض.

و62,5 مليون دولار سنة 1995، وارتفع بصورة حادة إلى 120,7 مليون دولار سنة 1996، ثم هبط إلى 81,7 مليون دولار سنة 1997. هذا وتشكّل هذه الاستثمارات جزءاً صغيراً من الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP) يشكل على التوالي: 1,4٪ و2٪ و4,3٪ و5,5٪ (أنظر الجدول رقم 1). وتعتبر هذه النسب صغيرة قياساً بالنسب في أغلبية الدول العربية، حيث الاستثمارات المباشرة لا تقل عن 15٪ . لكن إذا أضفنا إلى هذه الاستثمارات الكبيرة الاستثمارات الصغيرة في مجال قطاع البناء (كما سنرى فيما بعد)، فإن هذه النسبة تصل إلى 11٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP)، وهي تُعتبر نسبة لا يستهان بها.

توزيع الاستثمارات بين محلية وخارجية

بالنسبة إلى توزيع الاستثمارات بين الشتات وفلسطينيي الداخل، تتسم بيانات وزارة الاقتصاد بالتناقض. ولذا، سنعتمد على أبحاثنا الميدانية والتقديرات الأولية لمسؤولي الاستثمار. وبحسب مديري قسم الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن مصدر أكثر من 90٪ من هذه الاستثمارات هو الشتات.[5] وكي نأخذ جانب الأمان سنعتبر أن 70٪ فقط من هذه الاستثمارات هي استثمارات أجنبية مباشرة والتي غالباً ما يكون مصدرها الشتات. إذاً، تقدّر مساهمة الشتات في الاستثمار في الأراضي الفلسطينية بحدود 84,5 مليون دولار سنة 1996، و57,2 مليون دولار سنة 1997. لكن هذه الأرقام تحتاج إلى تعديل آخذين بعين الاعتبار ما هو غير دقيق من هذه الإحصاءات.

لاحظنا من خلال التدقيق في بيانات الوزارة أن الشركات التابعة لكبرى شركات الاستثمار في فلسطين لم تؤخذ بعين الاعتبار، بسبب عدم طلبها، حتى الآن، الإعفاءات الضريبية، وهي الشركات التالية: الشركة الفلسطينية للتنمية والاستثمار باديكو (PADICO)، ما عدا شركة الاتصالات الفلسطينية التي تعتبر باديكو أهم المساهمين فيها؛ شركة الاستثمار العربية الفلسطينية (APIC)؛ شركة السلام العالمية للاستثمار. إذاً، علينا إضافة استثمارات هذه الشركات. وبحسب ما ورد في الجدول رقم 2 فإنه يجب إضافة 49,8 مليون دولار إلى استثمارات الشتات سنة 1996، و56,8 مليون دولار سنة 1997.

---

[5] مقابلتان أجريناهما في حزيران/ يونيو 1998.

وهكذا، كان حجم الاستثمارات الكبيرة يقدر بـ134,3 مليون دولار سنة 1996، و114 دولار سنة 1997.

الاستثمارات الصغيرة في قطاع البناء

يشتري بعض المغتربين الفلسطينيين بيتاً أو شقة كي يكون له موطىء قدم في فلسطين، حيث يستعمل البيت للإجازات، أو كمشروع اقتصادي سكني. وهنا يقدم لنا المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، من خلال بحث قطاع الإنشاءات وبحث المستويات المعيشية والاستهلاك، قيمة التحويلات الفردية من الشتات إلى الأراضي الفلسطينية بهدف البناء، البالغة نحو 169,5 مليون دولار لسنة 1996 و197,1 مليون دولار لسنة 1997.

وخلاصة الأمر، تقدر المساهمة الكلية للشتات الفلسطيني في مجال الاستثمارات الكبيرة والصغيرة بـ 303,8 ملايين دولار سنة 1996 و311,1 مليون دولار سنة 1997 (أنظر الجدول رقم 3).

نموذج جديد من الأنشطة الاقتصادية

لا تتجلى أهمية مساهمة الشتات في حجم الاستثمارات فحسب، بل أيضاً في نوعيتها. لقد سمحت فكرة الشركات المساهمة بإقامة استثمارات استراتيجية بعيدة المدى ومشاريع ضخمة تتجاوز قدرة المستثمر الفرد. ويعتبر هذا النموذج جديداً في بلد يتسم بهيمنة اقتصادات صناعية استهلاكية ذات حجم صغير ومتوسط. إن إعطاء الحيوية للاقتصاد الفلسطيني في هذه المرحلة المبكرة من تطوره لهو حاسم من أجل التنمية المستديمة والاستقرار مستقبلاً. وهذا النموذج يتجاوز مرحلة اقتصادات الإغاثة لمجتمع يرزح تحت وطأة الاحتلال واللاتنمية (de-development)،[6] ليدفع نحو التراكم الرأسمالي في اقتصاد استهلاكي يتميز بضعف مصادره وبدرجة عالية من الاعتماد على الاستيراد.[7]

لكن ما ذكرناه على أنه نموذج اقتصادي جديد دفع به الشتات، لا يعني أنه النموذج الأفضل. فقد بينت لنا الأدبيات الحديثة في علم الاجتماع الاقتصادي مدى

---

[6] بحسب تعبير سارة روي. أنظر:
Roy, 1995.

[7] من أجل تفصيلات عن طبيعة هذه الاستثمارات الفلسطينية، أنظر:
Hanafi, 1999b.

انتشار ونجاح المؤسسات الاقتصادية الصغيرة التي تتسم، في بعض الأحيان، بطابعها العائلي أو الإثني، قياساً بالمشاريع الكبيرة. وهذا على عكس ما كان يعتبره كثيرون من الاقتصاديين في أواخر السبعينات الذين نظروا إلى هذه المؤسسات الصغيرة على أنها بدائية، في حين تبيّن الدراسات الحديثة مرونتها وقدرتها على استجلاب التكنولوجيا المتقدمة. ولعل وادي السيليكون (Sillicon Valley) والثيرد إيتالي (Third Italy) لخير مثالين لبوتقات احتضنت كثيراً من هذه المشاريع الناجمة (Lever-Tracy, IP and Tracy, 1996).

مساعدات فلسطينيي الشتات
الإنسانية والعائلية

لقد تم تقدير الهبات العائلية والإنسانية على أساس المصادر التالية:

1- المبالغ التي يدفعها المقيمون في الشتات إلى ذويهم في الأراضي الفلسطينية، إن كان ذلك نقداً خلال الزيارات، أو عن طريق التحويلات المصرفية الفردية. وتعتبر هذه النفقات شكلاً من أشكال المساعدات. وغالباً ما يساهم هؤلاء في حل المشكلات المادية لعائلاتهم. وقد قدر المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني هذه المساهمات بـ 96,4 مليون دولار سنة 1996 و90,9 مليون دولار سنة 1997.

2- التحويلات المؤسساتية أحادية الجانب من الخارج إلى الداخل، مثل جمعيات الإغاثة، الإسلامية والمسيحية، أو جمعيات الصداقة والتضامن مع الشعب الفلسطيني (شرط أن يشكل الفلسطينيون أغلبية في مجلس الإدارة). وهنا أيضاً نواجه مشكلة في تقدير حجم التحويلات، وسنكتفي بإعطاء بعض المؤشرات.

تُعتبر جمعية التعاون (Welfare Association)، بلا تردد، أهم جمعية فلسطينية في الشتات.[8] وقد أسسها في جنيف، سنة 1983، ثلاثون من رجال الأعمال والمفكرين الفلسطينيين المرموقين، فتبرع كل منهم بمليون دولار وُضع في صندوق استثمار لمصلحة نشاطات هذه الجمعية. وتعتمد الجمعية في تمويلها على تبرعات أعضائها، إضافة إلى نشاطاتها في مهرجانات الدعم الفلسطيني.

---

[8] منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، نقلت هذه الجمعية مقرها من جنيف إلى عمان، مع وجود مكثف على الأرض في فلسطين.

هذا وقد مولت الجمعية، منذ تأسيسها سنة 1983 حتى سنة 1996، 1307 مشاريع تبلغ قيمتها 90 مليون دولار: 43 مليون دولار من مصادرها الخاصة، و47 مليون دولار من مصادرها الخارجية، الأمر الذي يعني أن متوسط مساعداتها السنوية يبلغ 6,42 ملايين دولار (منها 3,071 ملايين دولار من مصادرها الخاصة). وهذا الدعم الأخير قد ازداد سنة 1997 ليبلغ 4,211 ملايين دولار[9] (مؤسسة التعاون، 1997، ص 7).

هناك جمعيات أُخرى بحجم أقل من حجم جمعية التعاون، أهمها جمعيات الإغاثة الإسلامية التي تجمع تبرعات من العرب والمسلمين الموجودين في أوروبا وأميركا والدول العربية (وخصوصاً دول الخليج). وبحسب البحث الذي أجراه جميل هلال ومجدي المالكي، فإن ما نسبته 40,9٪ من تمويل لجان الزكاة في الأراضي الفلسطينية يأتي من الخارج (Hilal & Malki, 1997). كذلك هناك منظمات أُخرى ليس لها طابع ديني، كمنظمات الصداقة والتضامن (United Palestinian Appeal) التي وزعت مساعدات قيمتها 492 ألف دولار سنة 1995، وجمعية الأراضي المقدسة (United Holy Land Fund)، والصندوق العربي الفلسطيني، وهي منظمات موزعة بين الولايات المتحدة وأوروبا.

هذا وتبلغ مساهمات كل من هذه الجمعيات ومثيلاتها (ما عدا مؤسسة التعاون) 4 ملايين دولار سنوياً.

مجموع المساهمة المالية من استثمار وهبات

بحسب الأرقام الواردة في الفقرات السابقة، والتي لخصناها في الجدول رقم 4، فإن مساهمات الشتات من استثمار ومساعدات وصلت إلى 408 ملايين دولار سنة 1996 (منها 74٪ استثمارات)، وإلى 410,2 ملايين دولار سنة 1997 (منها 76٪ استثمارات). وتشكل هذه المساهمات، من دون أدنى شك، أحد أهم المصادر الرئيسية

[9] تعتبر هذه الجمعية أحد أهم مراكز الثقل المالي والفكري في الشتات الفلسطيني، الأمر الذي يمنحها القدرة على القيام بدور مهم في عمليات اتخاذ القرارات بشأن السياسات الوطنية والتنموية. والحجم المهم للمساعدات الإنسانية التي تقدمها يمكّنها من أن ترسم خططاً استراتيجية في جال التنمية تتجاوز خطط الإغاثة الأولية، كما أن السمعة الدولية التي اكتسبتها قد حولتها إلى شريك في بعض مؤسسات الدول المانحة (المجموعة الأوروبية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية، والبنك الدولي) الراغبة في مساعدة القطاع الفلسطيني غير الحكومي.

للاقتصاد الفلسطيني. وإذا قارناها بمساعدات الدول المانحة للأراضي الفلسطينية، نجد أنها تشكّل 74٪ من هذه المساعدات التي بلغت 549 مليون دولار سنة 1996، و95٪ من هذه المساعدات التي بلغت 432,3 مليون دولار سنة 1997 (MOPIC, 1998) (أنظر الجدول رقم 4).

لكن لا بد من أن نذكر أن هذه المساهمات تبقى قليلة بالنسبة إلى حاجات دولة في طور التأسيس، بعد ثلاثين عاماً من اللاتنمية. وهذه المساعدات أقل كثيراً من قدرات الشعب الفلسطيني في الخارج.[10]

وتطرح هذه التقديرات الأولية لمساهمة الشتات سنوياً تساؤلات كثيرة عن طبيعة العلاقات بين الشتات والمركز، حاضراً ومستقبلاً، والدور الذي يؤديه الشتات في عملية بناء الوطن. وسنلجأ هنا إلى بعض نتائج أبحاثنا الميدانية التي أجريت خارج فلسطين، وسنقدم باختصار بعض المبادىء الأساسية لفهم السلوك الاقتصادي الفلسطيني في الشتات.

استثمار أم هبات؟ من قبَل مَنْ؟

إن العلاقة بين الشتات والمركز ليست علاقة بديهية وثابتة، وإنما مبنية (constructed) عبر الزمان والمكان، وبالتالي فهي تتوطد وتتقلص بحسب تدخل أعضاء المركز والشتات (ساري حنفي، 1996، المقدمة) على جميع المستويات العائلية، الاجتماعية والاقتصادية. كما أن هذه العلاقة تتأثر بالجهود التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية غير الحكومية في مجال ربط الخارج بالداخل. كذلك فإنها تعتمد على المواقع الجغرافية لجوالي الشتات، وعلى موقف الحكومات من هذه الجوالي، وعلى العلاقة بين هذه الحكومات والسلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن أجل تفسير الحجم المتواضع نسبياً لاستثمارات فلسطينيي الشتات في الأراضي الفلسطينية، فإن التفسيرات الكلاسيكية تتناول المناخ الاقتصادي والسياسي للاستثمار في هذه الأراضي. وهنا ينقسم رجال الأعمال إلى متشائمين

---

[10] حاول بعض الكتّاب تقدير حجم القوة المالية للشتات الفلسطيني، وتراوحت هذه التقديرات بين 7 و100 مليار دولار. من جهتنا نحن، نرفض المشاركة في هذه المحاولات التخمينية.

ومتفائلين. لكن هناك مَنْ لديه موقف وسط يمكن أن يكون أقرب إلى الواقع. عن هذا الموقف الأخير عبّر محمد شتية، رئيس المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، قائلاً: "على الرغم من أننا ما زلنا بدون سيادة سياسية فلقد حققنا بعض قصص النجاح."[11] من جهتنا نحن، نؤكد أن هناك، فعلاً، قصص نجاح في بعض المجالات، منها على سبيل المثال المؤسسات المالية الوسيطة، أي المصارف التي دخلت السوق الفلسطينية. وبحسب ما ذكر لينبلد وشنّار (Lindblad and Shunnar, 1998)، فقد فُتح 26 مصرفاً في الأراضي الفلسطينية يمثّلها 88 فرعاً. ومع أن هذه المصارف تتبع حتى الآن سياسة إقراض محافظة، فإنها بدأت القيام بدور مهم في نقل الأموال من المدّخِر إلى المستثمر. ويبين بعض المؤشرات الاقتصادية بوضوح أن الأراضي الفلسطينية بدأت تتمتع، إلى حد ما، بأجواء "عادية" بشكل نستطيع معه مقارنة اقتصاداتها باقتصادات بعض البلاد المجاورة. لن نتناول، في هذا المقال، العوامل الاقتصادية والسياسية المحفزة أو المثبطة فيما يتعلق بالاستثمار في الداخل، وإنما سنتناول العوامل المتعلقة بالشتات الفلسطيني والتي تؤثر في قراره. وسنجد أن الأوضاع القانونية والتجارب الاقتصادية المتعددة للفلسطينيين في دول الشتات تقوم بدور حاسم في تحديد هذه العلاقة.

البحث عن روتشيلد فلسطيني

في أكثر من مناسبة تساءل الرئيس ياسر عرفات أين هو روتشيلد فلسطين؟[12] هذا التساؤل يخفي مفهوم السلطة الوطنية الفلسطينية القائل إن المستثمر الفلسطيني هو من الأثرياء الذين سيحضرون لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني. لكن العلاقة الارتباطية بين رأس المال المتوفر والاستثمار ضعيفة، كما بيّنت الأبحاث الميدانية التي أجريناها. فأغلبية المستثمرين في الأراضي الفلسطينية هي من صغار ومتوسطي رجال الأعمال أو من فئة الموظفين الذين راكموا بعض المدخرات. ولعل نجاح الشركات القابضة، مثل باديكو أو الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار أو شركة السلام

---

11 من مقابلة أجريناها في أيار/ مايو 1998.

12 في أحد لقاءاته مع رجال الأعمال الفلسطينيين تساءل الرئيس اين هو روتشيلد فلسطين؟ فرد عليه حسيب صباغ، أحد أهم رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات، أين هو بن — غوريون فلسطين؟!!!

العالمية، هو أنها عبأت مثل هذه الفئات لشراء أسهم منها. وقد استفادت، بصورة خاصة، من لاجئي 1948 الذين لا يستطيعون القدوم إلى فلسطين.

من جهة أُخرى، هناك أيضاً ترابط ضعيف بين طبيعة النشاط الاقتصادي للمستثمر في بلاد الشتات وبين نوع المنشأة التي يساهم فيها في فلسطين. ولا بد من الاعتراف بأن البؤر الاقتصادية (economic niches) الأساسية لفلسطينيي الخليج وأميركا الشمالية، على سبيل المثال، هي قطاعا البناء والتجارة (Hanafi, 1999a; Hanafi, 1998b)، وهما القطاعان الأقل أهمية في عملية بناء الدولة الفلسطينية. بينما نجد لدى الصناعيين الفلسطينيين في الخارج، في أغلبيتهم، قدرات مالية محدودة نظراً إلى حداثتهم في عالم الاقتصاد (كما هو الحال في الولايات المتحدة وكندا على سبيل المثال). ومن هنا يمكن القول إن علينا الفصل بين تعبئة رؤوس الأموال وتعبئة الخبرات العملية والمهنية لفلسطينيي الشتات.

إضافة إلى ذلك، يجب أن نتذكر أن الاستثمارات في فلسطين تزداد بحسب القرب الجغرافي للمستثمر من وطنه لا بحسب غناه، كما تبين لنا في الأبحاث الميدانية. لذا نجد أن استثمارات فلسطينيي الأردن ومصر، على الرغم من ضعف قدراتهم المالية، أكثر من استثمارات أولئك القاطنين في الخليج، وأكثر كثيراً من استثمارات فلسطينيي الأميركتين الشمالية والجنوبية.

ولعل هناك سؤال يطرح نفسه عن طبيعة نموذج مساهمة فلسطينيي الشتات في بناء الوطن: هل هو أقرب إلى الاستثمار أم إلى الهبات؟ تعتبر تجربتا الشتاتين الصيني واليهودي نموذجين مهمين ومتناقضين فيما يخص طبيعة العلاقة الاقتصادية بالمركز (الصين وإسرائيل)، واللذين يمكن تسميتهما على التوالي: النموذج الاستثمار والنموذج الهباتي.

استثمار أم هبات؟

قام الشتات الصيني بالاستثمار كثيراً في اقتصاد الصين الشعبية منذ أمد بعيد، وخصوصاً منذ الانفتاح الاقتصادي الذي بدأ في أواخر الثمانينات. وبحسب تحليل ليفر – تريسي وإيب وتريسي، فإن ارتباط رأس مال الشتات، وخبرته في مجال الأعمال (entrepreneurship)، بالوطن الأم هما السبب الرئيسي في ازدهار اقتصادات الصين. ففي مناطق مثل فوجيان (Fujian) وكوانغدون (Guandon)، فإن نسبة

98٪–99٪ من الاستثمارات الخارجية هي من أشخاص من أصول صينية (Lever-Tracy, Ip and Tracy, 1996, p. 171).

في المقابل، ساعد الشتات اليهودي إسرائيل مساعدة أساسية بواسطة الهبات. فبعد قيام دولة إسرائيل، يمكن تقسيم الشتات اليهودي إلى فئتين: واحدة منهكة بسبب الحرب العالمية، وأُخرى تعيش حياتها الطبيعية، وخصوصاً في الولايات المتحدة في ظل ازدهارها الاقتصادي في ذلك الوقت. ويقدر الاقتصادي الإسرائيلي إفرايم كلايمن (Ephraim Kleiman)، من خلال حسابات دقيقة، أن 22,5 مليار دولار هو مقدار ما جنته إسرائيل بين سنة 1952 وسنة 1984 من مصادر يهودية في الشتات، أي ما يعادل 61,8 مليار دولار بأسعار سنة 1992، سنة قيامه بهذه الدراسة، أو بمتوسط قدره 5,125 مليارات دولار سنوياً (Kleiman, 1996, p. 5). وتتألف هذه المبالغ من هبات نسبتها 87٪ من مجمل مساهمة يهود الشتات (53 مليار دولار)، بينما يشكل الاستثمار مبلغاً صغيراً نسبته 13٪ (8 مليارات دولار). وتُعتبر سندات إسرائيل، التي طرحتها "منظمة سندات دولة إسرائيل" (State of Israel Bonds Organization)، في السوق سنة 1951 خلاب عهد بن – غوريون وضمنتها حكومته، إحدى أهم هذه المساهمات، وقد استخدمت هذه السندات لتقديم عون مالي للمهجرين الجدد، ولتمويل مشاريع البنية التحتية. وحتى سنة 1996، كان قد تم بيع سندات بقيمة 15 مليار دولار (Mustafa, 1996, p. 7).

والسؤال الآن، ما هو النموذج الذي يتلاءم أكثر من طبيعة المجتمع الفلسطيني وشتاته؟ هل هو النموذج الصيني أم النموذج اليهودي؟ أعتقد أن النموذج الصيني الاستثماري للعلاقة الاقتصادية بين الشتات والمركز قد تلاءم مع الاقتصاد الصيني المتسم بالتنافسية العالية، وذي السوق الاستهلاكية الكبيرة، والمتسم أيضاً بعملية توافق عالية بين التنمية من تحت (development-from-below) والتنمية من فوق (development-from-above) (سياسات الإصلاح الاقتصادي). لكن في الحالة الفلسطينية، فإن الاقتصاد الهش لا يمكن أن يشجع كثيراً هذا النموذج. ويبقى أن دعم الشتات الفلسطيني هو أقرب إلى النموذج اليهودي/ الإسرائيلي الذي وصفناه بالهِباتي، والذي يتلاءم مع هشاشة الاقتصاد الإسرائيلي في المراحل الأولى من قيام الدولة وغياب الاستقرار السياسي فيها. وليس المقصود بالهبات والمساعدات التبرعات التي تقدم لإغاثة العائلات والمحتاجين فقط، بل أيضاً الهبات التي تستخدم

لدفع عملية التنمية المحلية والوطنية. ولذا يمكن أن نتصور إقامة مشروع سندات التنمية الفلسطينية (Palestinian Development Bonds) التي يمكن أن تضمنها السلطة الوطنية الفلسطينية بالتعاون مع القطاع الخاص الفلسطيني أو مع بعض المصارف المركزية العربية أو التابعة للدول الصديقة حيث يشتري فلسطينيو الشتات الأسهم لمصلحة هذا المشروع. وإذا اعتبرنا أن السند سيباع بمبلغ لا يتجاوز 100 دولار، فإن كل فرد من العدد الهائل من الشعب الفلسطيني في الخارج على استعداد لشراء سند واحد على الأقل.[13] ونعتقد أن لمثل هذا المشروع، بالإضافة إلى أهميته المالية، أهمية اجتماعية – سياسية في ربط الشتات، بكل فئاته الاجتماعية – الاقتصادية، بالمركز.

وتقدم الحالة اللبنانية بعض العبر. فالحكومة اللبنانية بدأت بتعبئة قدرات الشعب اللبناني في الداخل والخارج عن طريق مشاركة القطاعين العام والخاص في مشروع شركة سوليدير، وهو ما اقنع المستثمرين الأجانب، فأقدموا على المساهمة في هذه الشركة. إذاً، فإن التعبئة الشتاتية والمحلية هي الخطوة الأولى في أي مشروع وطني يطمح إلى بناء اقتصاد ذي طاقة ذاتية، لا اقتصاد ريعي يقوم، بصورة أساسية، على مساعدات الدول المانحة.

خاتمة

ضعف مركز الثقل في حالة الشتات الفلسطيني

لقد حاولنا، من خلال هذا المقال، أن نقدر حجم مساهمات الشتات الفلسطيني في اقتصاد الأراضي الفلسطينية، مع تفسير مختصر لأشكال السلوك الاقتصادي، الذي يعكس الطبيعة المعقدة للعلاقات ببين الشتات والمركز. وإذا ما اعتاد الباحثون دراسة الفاعلين الاقتصاديين القاطنين في الشتات باعتبارهم أفراداً، فما سنحاوله فيما يلي هو أن نقاربهم باعتبارهم أعضاء في شبكات فوق وطنية، اجتماعية واقتصادية، تنتشر بين الأطراف والمركز. وتعتبر الشبكات الاجتماعية أحد أهم أشكال البنى الاجتماعية التي تؤثر في التعاملات الاقتصادية. فهي الموقف المباشر الذي يؤثر في

---

[13] لو افترضنا أن عشر الشعب الفلسطيني في الخارج (نصف مليون نسمة) اشترى متوسطه 10 أسهم، يكون لدى السلطة الفلسطينية 500 مليون دولار.

أهداف الأفراد لأنها، بواسطة العلاقات المهنية والعائلية والثقافية والإثنية أو العاطفية، تقدم للفرد أداة للحصول على الموارد النادرة، مثل رأس المال والمعلومات الضرورية لإقامة النشاط الاقتصادي واستمراره، لكنها، في الوقت نفسه، تفرض قيوداً على السعي وراء المصالح الفردية والشخصية. إذاً، فالشبكة هي وسيط مساعد، لكن أيضاً إكراهي للمسار الاقتصادي الفردي.[14]

ولعل إحدى أهم الدراسات التي تناولت الشبكات في الشتات كتاب شهير للصحافي والباحث الأميركي جويل كوتكين (Joel Kotkin) بعنوان: "القبائل: كيف يحدد العرق والدين والهوية النجاح في اقتصاد العولمة الجديد" (Tribes: How Race, Religion and Identity Determine Success in the New Global Economy, 1993)، تتبع الارتباط والصلة بين الإثنية والنجاح في الأعمال، وكيف أصبح الولاء من داخل الجماعة القوة الدافعة في سياق عولمة الاقتصاد. وبحسب كوتكين، فإن بعض الأشتات جمع بين الإحساس القوي بالانتماء إلى أصل مشترك بين وبين عاملين أساسيين للنجاح في العالم الحديث: البعثرة الجغرافية (مع شبكات معولمة)، وإيمان عميق بالتقدم العلمي. وبكلمات أُخرى: تجمع هذه القبائل ما تم اعتباره في الاتجاهات الليبرالية خطأً عوامل متناقضة: الهوية الإثنية والتكيف الكوزموبوليتاني. وقد استقرأ كوتكين المستقبل، فيما بعد مرحلة الحرب الباردة، بأن ضعف الدولة الوطنية سيسمح بازدهار الجماعات الكوزموبوليتانية.

وعلى الرغم من من الإعجاب الأولي بمادة هذا الكتاب، فإنه يمكن سريعاً ملاحظة أن كوتكين بالغ، بصورة كبيرة، في دور الشبكات المعولمة، بحيث يتكوّن شعور لدى القارىء بأن أعضاء هذه الشبكات يرتبك بعضهم ببعض بوشائج لا يمكن لأحد منهم أن يفلت منها، وبالتالي لا يوجد فرد خارج جماعته أو طائفته أو عرقه. ولذا، يعتبر كوتكين أن أي هجرة تولد، بصورة ميكانيكية، شبكات فوق وطنية (Transnational) بين دولة المنشأ ودول الهجرة. أمّا بالنسبة إلى الشتات الفلسطيني، فنحن نعتبر أنه لا يمكن، في أي حال من الأحوال، النظر إليه كقبيلة متعاضدة، وأن طبيعة ارتباط أعضاء هذا الشتات بالوطن هي ارتباط إشكالي لا بديهي. فلنحاول إذاً إلقاء الضوء على طبيعة الشتات الفلسطيني.

---

[14] بشأن احتضان البنى الاجتماعية للعلاقات الاقتصادية، أنظر:
Granovetter & Swedberg, 1995.

أعتقد أن الشتات بحاجة أولاً إلى مركز ثقل يتسم بوظيفتين: الأولى أنه مركز نشر وتوزيع الحزم المعلوماتية بحيث تنتقل عبره الأخبار والمعلومات بين الجوالي الفلسطينية في الخارج؛ الثانية أنه مكان لتسهيل التقاء الأقارب والأصدقاء فيه. وبالنسبة إلى الوظيفة الأولى، ليس بالضرورة أن يكون مركز الثقل مكاناً محدداً جغرافياً (إذ يمكن، مثلاً، أن يكون هناك منظمة أو مؤسسة تتولى هذه المهمة)، بينما الوظيفة الثانية تتطلب ذلك. وهنا تكمن مشكلة الشتات الفلسطيني، إذ على الرغم من وجود كيان فلسطيني على بعض الرقع في الضفة الغربية وغزة، فإن هذا الكيان يفتقد، منذ الآن، مواصفات مركز جغرافي يمكّن الأقارب والأصدقاء من الالتقاء في رحابه، وذلك لسببين: أولهما يتعلق بالأراضي الفلسطينية التي لا تزال ترزح تحت الهيمنة الإدارية العسكرية الإسرائيلية، فلا يستطيع كثيرون من الفلسطينيين، حاملي الوثائق الفلسطينية، السفر إليها؛ ثانيهما يتعلق بالحركة العامة للاجئين حاملي وثائق السفر، إذ يعاني هؤلاء كثيراً جرّاء صعوبة (أو انعدام إمكان) الحصول على "فيزا" من الكثير من الدول العربية، للتنقل بين هذه الدول، أو بينها وبين الأراضي الفلسطينية، هذا إذا افترضنا أن الإمكانات المادية للاجئين تسمح لهم بالسفر. كل ذلك جعل من الشبكات الفلسطينية، العائلية والصداقية، شبكات ممزقة ومفتتة. وهذا ما يؤثر تأثيراً حاسماً وسلبياً في إمكان الاستفادة من التبعثر لمصلحة تفعيل وتسهيل التعاملات الاقتصادية فيما بين أعضاء هذه الشبكات. أمّا الذين تسنح لهم الفرصة للسفر بسبب حيازتهم جوازات سفر أجنبية، فإن البعض يرفض، حتى الآن، الزيارة أو العودة إلى الأراضي الفلسطينية التي ما زالت محاصرة بحدود إسرائيلية. وإضافة إلى ذلك، فإن البعض استاء كثيراً من الطريقة التي تدير بها السلطة الوطنية الفلسطينية القضية الوطنية والشؤون العامة. وقد شعر آخرون بأن السلطة أرادتهم ممولين (روتشيلد) لبناء الكيان الفلسطيني من دون أن تدعوهم إلى المساهمة في عمليات اتخاذ القرارات، وهم الذين سبق أن أدوا دوراً حاسماً في نضال منظمة التحرير الفلسطينية. كل ذلك يجعل من الأراضي الفلسطينية مركز ثقل ضعيفاً يفتقد القدرة على جذب الشعب الفلسطيني في الخارج. هذا ويختلف الضعف في قدرة الجذب من مجموعة فلسطينية إلى أُخرى. وهنا يجب التمييز بين فلسطينيين الخارج الذين يرجعون بأصولهم إلى الضفة الغربية وغزة، وبين أولئك الذين ينتمون أصلاً إلى مناطق 1948. فإذا كان وجود بعض الأقارب في الضفة الغربية وغزة حافزاً على

زيادة الفئة الأولى لهذا المركز، فإن الفئة الثانية افتقدت المرجعية الجغرافية (territorial reference)، ذلك بأن المدن والقرى التي قدمت منها قد تحولت إلى أراضٍ إسرائيلية أو محيت عن وجه الأرض، وبالتالي لم يعد لديها إمكان الإقامة هناك. وفي هذه الحالة الأخيرة فإن تمزق الشبكات الفلسطينية كبير للغاية لأنه ليس هناك مكان طبيعي لالتقاء أولئك الذين تبعثروا في اصقاع العالم. إذ كيف يمكن لعائلة تمزقت بين سورية ومصر والإمارات والولايات المتحدة وأستراليا أن تلتقي إذا كانت أصول أفرادها من حيفا، وحيفا لم تعد المكان الذي يمكن أن يجمعهم؟[15]

هل يمكن أن نتخيل مركز ثقل آخر للشتات الفلسطيني؟ الأردن مثلاً؟ في الحقيقة، بدا لنا بوضوح، من خلال الأبحاث الميدانية التي أجريناها مع رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات، أن البعض جاء ليستثمر في فلسطين، لكنه بعد أن وجد صعوبة فيما يتعلق بالحوافز الاقتصادية وضعف الاستقرار السياسي تحول إلى عمان. فبعض المستثمرين القادمين من الولايات المتحدة أو كندا أو أستراليا أو الخليج استثمر في الأردن لأنه يريد أن يكون له موطىء قدم قريب من بلده. ويتم اختيار الأردن لا لقربه فقط، بل أيضاً لأنه البلد العربي الوحيد الذي يشكّل الفلسطيني فيه جزءاً أساسياً من شعبه، وهو الذي أعطى لاجئيه جوازات سفر وجنسية، مؤمناً لهم الاستقرار القانوني. لذا، فإننا نعتقد أنه يمكن للأردن أن يشكّل مركز ثقل لفلسطينيين الشتات، ولو أنه مركز ضعيف. وضعف هذا المركز ليس بنيوياً فقط، بل يتعلق أيضاً بوجود لعبة تنافسية أكثر منها تكاملية مع مركز الثقل الآخر (الأراضي الفلسطينية)، الأمر الذي أدى إلى تكريس ضعف الاثنين.

كل ما سبق ذكره يشكّل محاولة سريعة جداً لتوضيح أن الشتات الفلسطيني شتات إشكالي، لأنه لا يتمتع بمركز ثقل جغرافي كما هو الحال في اشتات أُخرى، مثل الصيني والهندي واليهودي. إن وجود منظمة، كمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعض التنظيمات الإسلامية الفلسطينية لعامل أساسي في ربط الأشتات بالوطن، المحتل منه و"المحرر. لكن هذا الربط غير كافٍ بسبب فقدان مركز جغرافي استقطابي للجميع. ومن هنا يجب التأكيد أن العلاقة بين الشتات والوطن ليست علاقة بديهية، وإنما هي علاقة

[15] بالنسبة إلى الغجر الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة من فرنسا وانقطعت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم وبين مجموعتهم الإثنية في فرنسا، يعزو باتريك وليم ذلك إلى فقدان المرجعية الجغرافية باعتباره عاملاً تفسيرياً لهذه القطيعة. أنظر تحليل باتريك وليم في: William, 1987.

بحاجة إلى التطوير والعمل على تفعيلها، بحيث تدفع بهذا الشتات إلى المساهمة في عملية بناء الدولة الفلسطينية واتخاذ قرارات بشأن سياستها الوطنية والتنموية، لا مالياً فقط، بل ايضاً بالمعرفة والخبرات.

الجدول رقم ١
الاستثمارات الكبيرة بحسب البيانات الرسمية
للفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧ (بملايين الدولارات)

الاستثمارات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الاستثمارات في الضفة الغربية ما عدا القدس	١٢,٨	٩,٤	٩٦,٦	٥٤,٣
الاستثمارات في القدس*	٥	٥	٥	٦
الاستثمارات في غزة	٣٠,٨	٤٨,١	١٩,١	٢١,٤
المجموع	**٤٨,٦**	**٦٢,٥**	**١٢٠,٧**	**٨١,٧**
الناتج المحلي الإجمالي	٣٠٤٨,٠٤٥	٣٥٦٤,٩٢٨	٣٨٩٠,٠٣٧	٤٠٣١,٤٦٦
الاستثمار بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	١,٦	١,٧	٣,١	٢

* تقدير أولي على أساس بيانات قمنا بجمعها في القدس، حزيران/يونيو ١٩٩٨.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية والمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجدول رقم ٢
الاستثمارات خارج البيانات الرسمية المتعلقة
بالشركات القابضة الثلاث الكبرى للاستثمار في فلسطين
والتي لم تشملها البيانات الرسمية (بملايين الدولارات)

الشركات القابضة	الاستثمارات في الفترة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧	الاستثمارات سنة ١٩٩٦	الاستثمارات سنة ١٩٩٧
شركة باديكو*	١٣٤	٤٤,٦٦	٤٤,٦٦
الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار	١٥,٥	٥,١٦٦	٥,١٦٦
شركة السلام العالمية للاستثمار	٧	-	٧
المجموع	**١٥٦,٥**	**٤٩,٨٢٦**	**٥٦,٨٢٦**

* ما عدا شركة الاتصالات الفلسطينية (حيث تستثمر باديكو فيها ١٦ مليون دولار).
المصدر: مقابلة مع مسؤولين في هذه الشركات في حزيران/يونيو ١٩٩٨.

الجدول رقم ٣
مساهمة الشتات في مجال الاستثمارات
في سنة ١٩٩٦ وسنة ١٩٩٧ (بملايين الدولارات)

نوع الاستثمار	١٩٩٦	١٩٩٧
الاستثمارات الكبيرة	١٣٤,٣	١١٤
الاستثمارات الصغيرة، وخصوصاً في مجال البناء	١٦٩,٥	١٩٧,١
المجموع	**٣٠٣,٨**	**٣١١,١**

المصدر: مجموعة مصادر. أنظر نص المقال.

الجدول رقم ٤

مجموع المساهمات المالية للشتات في سنة ١٩٩٦ وسنة ١٩٩٧

قياساً بمساعدات الدول المانحة (بملايين الدولارات)

نوع المساهمة	١٩٩٦	١٩٩٧
الاستثمارات الكلية	٣٠٣,٨	٣١١,١
المساعدات العينية والتحويلات الفردية	٩٦,٤	٩٠,٩
المساعدات الإنسانية التي قدمتها مؤسسة التعاون	٣,٨٠٦	٤,٢١١
المساعدات الإنسانية الأُخرى	٤,٠	٤,٠
المساهمة الكلية للشتات	٤٠٨,٠٠٦	٤١٠,٢١١
مساعدات الدول المانحة	٥٤٩,٤١٤	٤٣٢,٧٥٩

المصدر: مجموعة مصادر. أنظر نص المقال.

المراجع

باللغة العربية

– حنفي، ساري (1996). "بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني". القاهرة: دار المستقبل العربي؛ رام الله: مواطن، الطبعة الثانية، 1997.

– ______ (1999). "مساهمة في فهم علاقة الشتات في المركز: حالة الشتات الفلسطيني،". رام الله: مواطن (في قيد الطباعة).

– مؤسسة التعاون (1997). "تواصل بلا حدود في دعم مسيرة التنمية والبناء الفلسطيني 1983 – 1996". جنيف.

باللغات الأجنبية

- Hanafi, Sari (1998a). Business Directory of Palestinians in the Diaspora. Jerusalem: Biladi.

كما صدر هذا الكتاب باللغتين العربية والفرنسية.

- ____ (1998b). "The Palestinian Community in the United Arab Emirates: Economic Integration and Social Segregation." Shamel, Ramallah, No 12, July 1998.

- ____ (1999a). “Dubaï comme Carrefour du traffic humain: La communauté d’affaires palestinienne dans son insertion économique et sa marginalité sociale.” In Roland Marchal, *Dubai: au Carrefour des continents*. Brussels: Ed. Complexe (forthcoming).
- ____ (1999b). “Industrial Investments of Palestinian Businessmen in the Diaspora in Palestinian Territories.” In Antoin Mansour (ed.), *Impact of the Peace Process on Selected Sectors*. Amman: ESCWA.
- Hillal, Jamil & Majdi Maliki & al. (1997). *Social Support Institutions in West Bank and Gaza*. Ramallah: MAS.
- Granovetter, Marc & Richard Swedberg (1995). *The Sociology of Economic Life*. Colorado: Westview Press.
- Kleiman, Ephraim (1996). *Jewish and Palestinian Diaspora Attitudes to Philanthropy and Investment: Lessons from Israel’s Experience*. Jerusalem: a Gitelson Peace Publication.
- Kodmani-Darwish, Bassma (1997). La *diaspora palestinienne*. Paris: PUF.
- Lever-Tracy, Constance & David Ip & Noel Tracy (1996). *The Chinese Diaspora and Mainland China: An Emerging Economic Synergy*. London: MacMillan Press Ltd.
- Linblad, Anna & Hazem Shunnar (1998). “Palestine: An Overview of the Economy.” *Pulse*, Ramallah, March/April.
- MOPIC (Ministry of Planning and International Cooperation) (1998). Aid Coordination Department. *MOPIC’s 1997 Fourth Monitoring Report of Donor Assistance*. Ramallah.
- Mustafa, Mohammed (1996). The Palestinian Diaspora. Jerusalem: Arab Economics Association.
- Roy, Sara (1995). *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*. Washington D.C.: Institute for Palestine Studies.
- William, Patrick (1987). “Les couleurs de l’invisible: Tsiganes dans la banlieue parisienne.” In Getwirth Jacques et Petonnet Colotte (Dir.), *Chemin de la ville: Enquêtes ethnologiques*. Paris: Cths.